

## نائب الملك يصدر مرسوماً بإعادة تنظيم وزارة المالية



○ سمو ولي العهد.

(د) عدد من مدراء الموارد المالية يتم تحديدهم وفقاً لأداة تعيينهم ونقلهم لتولي مهام الخدمات المالية المشتركة في الجهات الحكومية.

المادة الثانية  
يصدر بتنظيم الخدمات المالية المشتركة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح من ديوان الخدمة المدنية ووزارة المالية بما لا يخالف الاختصاصات المنصوص عليها قانوناً لكل جهة.

المادة الثالثة  
يُلغى المرسوم رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧ بإعادة تنظيم وزارة المالية، كما يُلغى كل نص يخالف أحكام هذا المرسوم.

المادة الرابعة  
على وزير المالية ورئيس ديوان الخدمة المدنية - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

(أ) إدارة الميزانية.  
(ب) إدارة المشاريع.  
(ج) إدارة الخزائن.  
(د) إدارة تطوير الأنظمة المالية.  
(٤) الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية، وتبعية:

(أ) إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية.  
(ب) إدارة الاستثمارات الحكومية.  
(ج) إدارة التخصيص والتعاقدات.  
(٥) الوكيل المساعد لتخمينية وسياسة الإيرادات العامة، وتبعية:  
(أ) إدارة تنمية الإيرادات العامة.  
(ب) إدارة سياسة الإيرادات العامة.  
(ج) إدارة المعلومات المالية.  
(٦) الوكيل المساعد للخدمات المالية

المشتركة، وتبعية:  
(أ) إدارة الرقابة الداخلية المركزية.  
(ب) الإدارة المركزية للمشتريات الحكومية.  
(ج) إدارة الكفاءة المركزية.

صدر عن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة نائب جلالته الملك المفدى ولي العهد مرسوم رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٨ بإعادة تنظيم وزارة المالية، وجاء في المرسوم ما يلي:

المادة الأولى  
يُعاد تنظيم وزارة المالية وذلك على النحو الآتي:

وزير المالية، ويتبعه:  
أولاً: مكتب إدارة الدين العام.  
ثانياً: مجلس احتياطي الأجيال القادمة.  
ثالثاً: وكيل وزارة المالية، ويتبعه:  
(١) إدارة الرقابة والمتابعة.  
(٢) الوكيل المساعد للموارد والمعلومات، وتبعية:

(أ) إدارة الموارد البشرية والمالية.  
(ب) إدارة المعلومات المالية.  
(ج) إدارة شؤون الأملاك الحكومية.  
(٣) الوكيل المساعد للشؤون المالية، وتبعية:

## بموجب مرسوم نائب الملك نقل مدراء ورؤساء أقسام الموارد المالية بجميع الوزارات إلى «المالية»

صدر عن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة نائب جلالته الملك المفدى ولي العهد مرسوم رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٨ بنقل مدراء ورؤساء أقسام الموارد المالية في جميع وزارات المملكة إلى وزارة المالية

وجاء في المرسوم ما يلي:  
المادة الأولى:  
يُنقل التالية اسماؤهم من وزارات المملكة إلى وزارة المالية لشغل وظيفة مدير الموارد المالية التابعة للوكيل المساعد للخدمات المالية المشتركة:

١- عبدالله أحمد عبدالله بوقحوص. ٢- موسى يوسف يعقوب السيد. ٣- سهير يوسف حسن يوسف ساتر. ٤- محمد أحمد جاسم محمد العطاوي. ٥- مصطفى محمد مصطفى الرباطي.

المادة الثانية:  
ينقل جميع رؤساء أقسام الموارد المالية في وزارات المملكة إلى وزارة المالية.

المادة الثالثة:  
يتولى وزير المالية نواب المدراء المذكورين في المادة الأولى من هذا المرسوم ورؤساء الأقسام المعنيين بشؤون الموارد المالية ليتولى كل منهم القيام بمهام الإشراف على إدارة أو قسم الموارد المالية في أي من وزارات المملكة.

المادة الرابعة:  
على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

## نائب الملك يصدر مرسوماً بتعيين وكيل مساعد بالمالية

صدر عن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة نائب جلالته الملك المفدى ولي العهد مرسوم رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٨ بتعيين وكيل مساعد في وزارة المالية

وجاء في المرسوم ما يلي:  
المادة الأولى  
تُعَيِّن السيدة ندى أحمد محمود مصطفى وكيلاً مساعداً للخدمات المالية المشتركة في وزارة المالية.

المادة الثانية  
على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

## لدى استقباله وفد الهيئة العربية للإنماء الزراعي.. خالد بن عبدالله:

## اهتمام بتوفير متطلبات الاستثمار المحقق للأمن الغذائي للمملكة



مملكة البحرين الرامية إلى تعزيز استدامة الأمن الغذائي، مؤكداً استعداد الهيئة لتنفيذ العديد من المشاريع في المملكة بالشراكة مع القطاعين العام والخاص.

ما تتبحة التكنولوجيا من وسائل وأدوات متقدمة جداً، من جانبه، أعرب السيد محمد بن عبيد المزروعى عن شكره وتقديره للجهود الحكومية في

السهمي على اليابسة في الأحواض، كما أن الغرض مهية الآن أكثر من أي وقت مضى لتتحول إلى قصص نجاح ومشاريع ذات عوائد مجزية مع

التحديات إلى فرص، وما نحن اليوم قادرون على تحقيق الجزء الأكبر من أمننا الغذائي بالزراعة في بيئتنا ذات الطبيعة الصحراوية، وبالاستزراع

خالد بن عبدالله بالوفد الزائر، مؤكداً أن مساهمة مملكة البحرين في الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي تبرهن على حرصها على التواجد في المحافل التي من شأنها أن تدعم العمل العربي المشترك في سبيل تحقيق الأمن الغذائي لدولنا العربية. ونوه بالرغبة في أن يشهد القطاعان العام والخاص في مملكة البحرين مزيداً من التعاون مع الهيئة العربية والاستفادة من خبراتها العتراكمة في مجال الاستثمار والتصنيع الزراعي بما يعين على رفع فعالية وكفاءة الإنتاج الزراعي المحلي من جهة، ومن جهة أخرى الاستثمار في رأس المال البشري أيما استثمار بهدف خلق أجيال قادرة على تحقيق هذه الرؤية في المستقبل. وقال: «لقد علمتنا التجارب من خلال ما نكتنزه من عقول عربية فذة ونيرة أن نحول

أكد الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوزارية للإعمار والبنية التحتية، اهتمام الحكومة بتوفير متطلبات الاستثمار النباتي والحيواني لتحقيق الأمن الغذائي في مملكة البحرين على نحو يلبي الاحتياجات الاستهلاكية الحالية والمستقبلية. وجاء ذلك لدى استقباله صباح أمس (الأربعاء - ١٠ أكتوبر ٢٠١٨) بمكتبه في قصر القضيبي، وفد الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، يتقدمهم السيد محمد بن عبيد المزروعى رئيس مجلس إدارة الهيئة، والسيد عبدالرحمن جمشير رئيس مجلس إدارة شركة لملون للدواجن، وعدد من أعضاء مجلس الإدارة من كلا الجانبين. وخلال اللقاء، رحّب الشيخ

## #فريق\_البحرين #TeamBahrain

